

Distr.: General
25 August 2020
Arabic
Original: English

الجمعية



الدورة السادسة والعشرون

كينغستون، 27-31 تموز/يوليه 2020

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت*

التقرير السنوي للأمين العام المقدم بموجب الفقرة 4 من

المادة 166 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

تقرير موجز عن نتائج حلقة العمل المتعلقة بتنمية القدرات وتقييم الموارد والاحتياجات، كينغستون، 10-12 شباط/فبراير 2020

مذكرة من الأمانة

أولا - المعلومات الأساسية والأساس النظري

1 - قد مضى 25 عاما على دخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز النفاذ، مما سمح بتهيئة الظروف الملائمة لتفعيل نظام المنطقة الدولية لقاع البحار (المنطقة). وبموجب الاتفاقية، قرر المجتمع الدولي أنه ينبغي التصرف في جزء واحد على الأقل من المشاعات العالمية، أي الموارد المعدنية الموجودة في أعماق قاع البحار وباطن أرضها، لكي تعود بالفائدة على البشرية جمعاء. وقد أنشئت السلطة الدولية لقاع البحار وأوكلت لها مسؤوليات محددة لتحقيق ذلك الهدف. وتتمثل ولايتها الأساسية في تنظيم وإدارة الوصول إلى الموارد المعدنية الموجودة في أعماق قاع البحار واستخدامها مع ضمان حماية البيئة البحرية. والسلطة مكلفة أيضا بكفالة توزيع المنافع المستمدة من الاضطلاع بالأنشطة في المنطقة بشكل عادل على البشرية جمعاء، بما في ذلك عن طريق وضع برامج محددة تهدف إلى تعزيز قدرات الدول النامية والدول الأقل تقدما من الناحية التكنولوجية.

2 - وتتضمن الخطة الاستراتيجية للسلطة للفترة 2019-2023 (ISBA/24/A/10)، اعترافا صريحا بأنه يجب على السلطة أن تضمن تنفيذ مجموعة متنوعة من آليات بناء القدرات الموجهة للدول النامية.

* ISBA/26/A/L.1



الرجاء إعادة استعمال الورق

290920 220920 20-11132 (A)



ولا ينبغي أن يقتصر دور هذه الآليات على تيسير نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية⁽¹⁾، بل ينبغي أيضاً أن تزيد الفرص المتاحة أمامها للمشاركة في الأنشطة المضطلع بها في المنطقة⁽²⁾. وعلى ضوء ما تقدم، خلصت الدول الأعضاء إلى أن التحدي الذي تواجهه السلطة يكمن في تحديد الآليات، بما في ذلك برامج بناء القدرات، الكفيلة بضمان مشاركة الدول النامية مشاركة متكاملة تكاملاً تاماً في الأنشطة المضطلع بها في المنطقة على جميع المستويات. ويهدف كل من التوجه الاستراتيجي 5، بناء قدرات الدول النامية، والتوجه الاستراتيجي 6، ضمان المشاركة المتكاملة للدول النامية، إلى تحقيق ذلك الهدف.

3 - وكما هو مبين في خطة العمل الرفيعة المستوى المتعلقة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2019-2023، التي اعتمدها جمعية السلطة الدولية لقاع البحار في آب/أغسطس 2019 (ISBA/25/A/15)، يجب على أمانة السلطة اتخاذ إجراءات محددة بحلول عام 2020. وتتضمن الإجراءات المهمة بشكل خاص مساعدة الدول النامية، ولا سيما الدول المحرومة جغرافياً والدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، في تحديد احتياجاتها (الإجراء الرفيع المستوى 5-1-1).

4 - ولتنفيذ ذلك الإجراء الهام، نظمت الأمانة حلقة عمل في كينغستون في الفترة من 10 إلى 12 شباط/فبراير 2020 بشأن تنمية القدرات وتقييم الموارد والاحتياجات.

5 - وقامت بتيسير حلقة العمل ماثو جوييني، نائبة المدير العام لفرع التدريب والبحث والتطوير في مجال الدبلوماسية التابع لإدارة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا، وحضرها ممثلون رسميون لأعضاء السلطة (الأرجنتين، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوغندا، والبرازيل، وترينيداد وتوباغو، وتوغا، وجامايكا، والجزائر، وجزر كوك، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وسيراليون، وشيلي، والصين، وغانا، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ومصر، والمكسيك، وميانمار، وناورو، ونيجيريا، والاتحاد الأوروبي)؛ وخبراء من منظمات دولية وإقليمية (الاتحاد الأفريقي، والكومنولث، واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمركز الوطني لأعماق البحار (مركز مشترك للتدريب والبحث)، والمركز الوطني لعلوم المحيطات، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، والجامعة البحرية العالمية)؛ ومراقبون لدى السلطة (إثيوبيا، ومركز بحوث الحدود في جامعة دورهام، ومنظمة إنترريدج، وصناديق بيو الاستثنائية الخيرية)؛ ومتعاقدون (الرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات (COMRA)، وشركة تنمية موارد أعماق المحيطات Resources Development Co. Ltd. Deep Ocean. والمعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية (BGR)، وشركة Global Sea Mineral Resources NV (GSR)، وشركة اليابان الوطنية للنفط والغاز والمعادن (JOGMEC)، وشركة ناورو لموارد المحيطات (NORI)، وشركة تونغال للتعددين البحري المحدودة (TOML)، وشركة UK Seabed Resources Ltd.)؛ وخبراء وطنيون من توغو، وغانا، وكيريباس، والهند.

(1) انظر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المواد 144 و 273 و 274.

(2) المرجع نفسه، المادة 148.

6 - وأتاحت حلقة العمل المتعلقة بتنمية القدرات وتقييم الموارد والاحتياجات فرصة أمام المشاركين لتبادل الآراء ومناقشة عدد من المسائل المرتبطة بتنفيذ السلطة لمختلف برامج ومبادرات بناء القدرات. وساهمت حلقة العمل أيضا في ما يلي:

(أ) توضيح طبيعة وأهداف برامج بناء القدرات والمساعدة التقنية التي تقدمها السلطة في سياق الجزء الحادي عشر من الاتفاقية؛

(ب) إجراء مناقشات بشأن النتائج الرئيسية لمشروع التقييم الذي أجرته الأمانة بشأن ما يلي: '1' مبادرات وبرامج بناء القدرات التي تنفذها السلطة حاليا، بهدف تقييم فعاليتها وأثرها؛ '2' والموارد المتاحة للسلطة لتلبية تلك الاحتياجات؛

(ج) تحديد العناصر الأساسية لتصميم وبلورة استراتيجية مكرسة لأنشطة بناء القدرات وتنمية القدرات التي يمكنها أن تسهم بشكل قابل للقياس في زيادة قدرات الدول الأعضاء في السلطة في مجالات محددة.

ثانيا - موجز المناقشات

7 - كانت كل جلسة من جلسات حلقة العمل تهدف لدراسة النتائج الرئيسية لمشروع التقرير التقييمي الذي أعدته الأمانة، بهدف تقييم أثر وفعالية برامج ومبادرات بناء القدرات التي تنفذها السلطة. وفي كل جلسة، تم إيلاء الاهتمام بشكل خاص أيضا لمناقشة التحديات التي تم تحديدها ولاستكشاف الحلول الممكنة.

الجلسة الأولى: النتائج الرئيسية لتقييم برامج ومبادرات بناء القدرات التي تنفذها السلطة الدولية لقاع البحار

8 - كانت الجلسة الأولى تهدف إلى أن يتوصل المشاركون إلى فهم موحد لأهداف حلقة العمل ولإطلاعهم على لمحة عامة عن النتائج الرئيسية لمشروع التقرير التقييمي الذي أعدته الأمانة.

9 - وسلطت السيدة جوييني الضوء على الأهداف والنتائج المتوقعة لحلقة العمل، وبعد ذلك عرضت الموظفة الرفيعة المستوى المعنية بالسياسات في السلطة والمساعدة الخاصة للأمين العام، ماري بوريل - ماكينون، لمحة عامة عن الإطار القانوني والاستراتيجي الذي يؤثر عمل السلطة عند وضع وتنفيذ برامج ومبادرات بناء القدرات.

10 - واتفق المشاركون على أهمية أن تواصل السلطة جهودها الرامية لتنظيم حلقات دراسية للتعريف بنتائج أنشطة تنمية القدرات التي تنفذها السلطة ونشر المعلومات المتعلقة بها.

الجلسة الثانية: النتائج الرئيسية لتقييم برنامج تدريب المتعاقدين

11 - ترأس الجلسة الثانية كوري ماكلاكلن، رئيس قسم التواصل مع أصحاب المصلحة في شركة NORI. واضطلع بدور المقرر تشابي موانغو، رئيس وحدة إدارة العقود في السلطة. وكان محور الجلسة هو "النتائج الرئيسية لتقييم برنامج تدريب المتعاقدين".

12 - وبدأت الجلسة بعرض قدمه السيد موانغو عن النتائج الرئيسية لمشروع التقرير التقييمي الذي أعدته الأمانة عن برنامج تدريب المتعاقدين. وتلا ذلك عرض قدمه جون باربانوس، مدير الاستكشاف والعقيدات المتعددة الفلزات في شركة TOML، بشأن وجهات النظر المتعلقة ببناء القدرات. وقدم فرانسوا شاليه، مدير

الاستكشاف وأخصائي الجيولوجيا البحرية في شركة GSR، العرض الثالث بشأن تقييم البرنامج التدريبي للشركة. وتلا ذلك عرض قدمه جون جيانغ، نائب الممثل الدائم للصين لدى السلطة، نيابة عن رابطة COMRA، بشأن تقييم برامج التدريب التي توفرها الرابطة. وقدم عرضين إضافيين متدربان سابقان شاركا في برنامج التدريب الذي توفره شركة JOGMEC، وقدمت العرض الأول جوديث أووسو، وهي أخصائية في الكيمياء الجيولوجية في شركة البترول الوطنية الغانية، بينما قدم العرض الثاني هانك هيدج، وهو أخصائي في الجيولوجيا في وزارة النقل والتعدين في جامايكا.

13 - ونظر المشاركون في التوصيات الواردة في مشروع التقرير التقييمي الذي أعدته الأمانة واقترحوا ما يلي:

- وقد ورد في التوصية 4، "ينبغي" للجنة القانونية والتقنية (وليس "يمكن") أن تراعي قائمة الاحتياجات ذات الأولوية التي تحددها الدول النامية وأن تقوم السلطة بتحديثها بانتظام عند تقديم توصياتها.
- ينبغي النظر في توسيع نطاق برنامج تدريب المتعاقدين خلال مرحلة الاستغلال.

الجلسة الثالثة: النتائج الرئيسية لتقييم صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة

14 - ترأس الجلسة الثالثة ألان إيفانز، رئيس مكتب الشراكات الدولية والاستراتيجية في المركز الوطني لعلوم المحيطات، بدعم من غولاردي نوربينتورو، وهو موظف في السلك الدبلوماسي من مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات الإقليمية التابعة لوزارة الخارجية الإندونيسية. وكان محور الجلسة هو "النتائج الرئيسية لتقييم صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة".

15 - وقدم عرضان، الأول من قبل خبير استشاري لدى السلطة، هو تيريناكي تانيلو، بشأن النتائج الرئيسية لمشروع التقرير التقييمي، والثاني من قبل باحث أقدم في معهد فيزياء الأرض في باريس والمركز الوطني للبحوث العلمية، هو جيروم ديمن، بشأن محور "بناء القدرات وتنمية القدرات والبحث الأكاديمي: تجربة من خلال منظمة إنترديدج وغيرها".

16 - وأفضت هذه الجلسة إلى إجراء مناقشات مفصلة عن مراعاة احتياجات الدول النامية الأعضاء في السلطة فيما يتعلق بالصندوق؛ وجذب المانحين المحتملين، بما في ذلك باستكشاف إمكانية السماح للمتعاقد الذين لم يتمكنوا من اختيار المتدربين بإعادة المبالغ المالية المخصصة للتدريب التي لم تُستخدم إلى الصندوق؛ ومعالجة مشكلة صعوبة جذب اهتمام المانحين المحتملين بسبب القيود المفروضة على استخدام الصندوق؛ ومسألة إعادة رصد الفائدة غير المستخدمة التي يجنيها الصندوق لدعم الأنشطة أو الطلبات التي لا تتدرج ضمن الأهداف المحددة للصندوق.

17 - وأعرب المشاركون عن الانشغال من أن القيود المفروضة حالياً على صرف الأموال من الصندوق (مثلاً لأنه يمكن فقط استخدام الفائدة على رأس المال) تمنع السلطة من الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وتنتهي في الوقت نفسه المانحين المحتملين عن التبرع للصندوق. ولذلك اتفق المشاركون على أنه إذا وضعت السلطة نهجاً أكثر اعتماداً على البرامج فسيصبح ذلك زيادة أثر الصندوق فعلاً بكفالة استخدام التمويل المتاح لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية التي تحددها الدول النامية الأعضاء في السلطة.

18 - ونظر المشاركون أيضاً في التوصيات الواردة في مشروع التقرير التقييمي الذي أعدته الأمانة.

الجلسة الرابعة: النتائج الرئيسية لتقييم برنامج التدريب الداخلي

19 - ترأست الجلسة الرابعة أليكس هيرمان، المفوضة في سلطة التعدين في قاع البحار في جزر كوك. واضطلع بدور المقرر أنطونيو كروز دياز، الممثل المناوب للمكسيك لدى السلطة. وكان محور الجلسة الرابعة هو "النتائج الرئيسية لتقييم برنامج التدريب الداخلي".

20 - وقدم كايون راي، وهو مساعد أقدم لشؤون التدريب في السلطة، عرضاً عن النتائج الرئيسية لمشروع التقرير التقييمي الذي أعدته الأمانة، تلاه عرض قدمته خيمينا إينركس أوبارسي، رئيسة قلم المحكمة الدولية لقانون البحار، بشأن مختلف مبادرات بناء القدرات التي نفذتها المحكمة. وقدمت جيسكا هاولي، الموظفة القانونية المعاونة في شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، لمحة عامة عن برامج بناء القدرات والزمالات التي نفذتها الشعبة. وركز آخر عرض في الجلسة قدمه ديفيد غارزون بيكو، أخصائي المسح في المعهد الأوقيانوغرافي التابع للقوات البحرية الإكوادورية، على الفوائد التي جناها من تدريبه الداخلي في الأمانة في عام 2017. وأشار المتدربون السابقون إلى أن الخبرة التي اكتسبوها خلال فترة التدريب الداخلي كانت قيمة للغاية.

21 - وناقش المشاركون عدة عناصر من العروض، بما في ذلك أهمية أن تستكشف السلطة الخيارات المتاحة لزيادة التواصل والتعريف بالفرص المتاحة للتدريب الداخلي بالاستعانة بوسائل التواصل الاجتماعي؛ وتأمين المساهمات المالية لضمان حصول جميع المتدربين من الدول النامية على بدل؛ وإعداد نموذج تدريبي محدد مع مؤسسات أخرى، بما في ذلك المؤسسات المرتبطة ببرنامج الزمالات المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون اليابانية.

22 - ونظر المشاركون في التوصيات الواردة في مشروع التقرير التقييمي الذي أعدته الأمانة.

الجلسة الخامسة: نحو نهج أكثر اعتماداً على البرامج لتمكين السلطة من تنفيذ أنشطة تنمية القدرات

23 - ترأس الجلسة الخامسة كارلوس دن هارتوغ، الممثل الدائم للبرازيل لدى السلطة، ودعمه السيد تانيلو.

24 - ودار العرض الأول، الذي قدمه الأمين العام للسلطة، بشأن محور "النهج البرنامجي للسلطة: السياق والسبيل المقترح للمضي قدماً". وعرض ساي نافوتي، رئيس وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأهداف والنتائج الأولية لمشروع مبادرة النمو الأزرق السحيق العمق الذي نُفذ في إطار شراكة مع السلطة. وقدم بول مَسوما، المدير بالنيابة للمركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن، والسيدة بوريل - اكينون، العرض الثالث عن مشروع موارد أعماق قاع البحار في أفريقيا الذي نفذته السلطة بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي.

25 - ونوقشت عدة عناصر في إطار الأفرقة المصغرة، ولا سيما فيما يتعلق بضرورة أن تضع السلطة نهجاً برنامجياً قوياً لتنمية القدرات؛ وتعزيز قدرة موظفي الأمانة على تحقيق النتائج المطلوبة باستخدام النهج البرنامجي وعلى تعبئة الموارد؛ وتوظيف الشراكات الاستراتيجية.

الجلسة السادسة: المساهمة المحتمل أن تقدمها المراكز الإقليمية لتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة

26 - ترأس الجلسة السادسة نيان لين أونغ، المستشار في البعثة الدائمة لميانمار لدى الأمم المتحدة. واضطلع بدور المقرر أولريتش شفارتز - شامبيرا، رئيس قسم جيولوجيا رواسب الخامات والبصمات التحليلية في المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية (BGR).

27 - وبعد أن قدم رئيس الجلسة لمحة عامة عن المادتين 275 و 276 من الاتفاقية، اللتين تسلطان الضوء على أهمية إنشاء مراكز علمية بحرية ونقل التكنولوجيا، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، قدمت جيهيون لي، مديرة مكتب الإدارة البيئية والموارد المعدنية التابع لأمانة السلطة، عرضاً عن سياق مركز التدريب والبحث المشترك بين السلطة الدولية لِقاع البحار والصين وتطوره وآفاقه المستقبلية.

28 - وإضافة إلى ذلك، قدم السيد جيانغ عرضاً بالفيديو عن مركز التدريب والبحث المشترك.

29 - وتلت الجلسة مناقشة تفاعلية بين أفرقة مصغرة يسهها السيد أونغ. وقدم المشاركون التوصيات التالية:

- ينبغي للسلطة أن تنتظر في إقامة شراكات استراتيجية مع المؤسسات الوطنية والإقليمية القائمة من أجل إنشاء منابر لتعزيز التعاون الدولي في مجال بناء القدرات وتنمية القدرات ونقل تكنولوجيا العلوم البحرية، بدلاً من إنشاء مراكز إقليمية جديدة في كل منطقة.
- ينبغي للسلطة أن تنتظر في استكشاف الفرص المتاحة لكفالة توفير تمويل مستدام للمراكز الإقليمية العاملة، بما في ذلك فيما يتعلق بالترتيبات اللازمة للتمويل المشترك مع المؤسسات الإقليمية المعنية.
- ينبغي النظر في إنشاء منصة إلكترونية للتدريب تتيح تبادل المعلومات ونتائج الرحلات والبرامج المتعلقة بالبحوث العلمية البحرية.
- ينبغي النظر في إنشاء مكتبة سمعية بصرية للسلطة، تتم من خلالها التوعية بدور السلطة ومهامها والقضايا الحاسمة التي تُناقش في المجلس وفي جمعية السلطة.

الجلسة السابعة: تقييم الاحتياجات والأولويات المتصلة بالقدرات

30 - تم تقسيم الجلسة السابعة إلى جزأين: من الساعة 16:00 إلى الساعة 17:00 يوم الثلاثاء 11 شباط/فبراير 2020، ومن الساعة 09:00 إلى 09:45 يوم الأربعاء 12 شباط/فبراير 2020. وكان محورها هو "تقييم الاحتياجات والأولويات المتصلة بالقدرات". وترأس الجلسة دونكان لاي، المستشار القانوني للبعثة الدائمة لأوغندا لدى الأمم المتحدة. واضطلع السيد نافوتي بدور المقرر.

31 - وقدمت فيكيتامولوا أتواكامانو، الممثلة السامية المعنية بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، العرض الأول الذي كان بشأن أهمية بناء القدرات بالنسبة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وغيرها من الأطر الرفيعة المستوى. أما العرض الثاني الذي كان عبارة عن دراسة حالة بعنوان "لمحة عامة عن مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً"، فقد قدّمه جوشوا سينييا، مدير مصرف التكنولوجيا. وقدمت السيدة بوريل - ماكينون العرض الثالث بشأن محور "تحديد الدول النامية لاحتياجاتها وأولوياتها المتصلة بالقدرات: ما هي المنهجية التي ينبغي اتباعها؟". وتطرق العرض الرابع والأخير

من الجزء الأول من الجلسة السابعة إلى دراسة حالة بعنوان "لمحة عامة عن الاحتياجات المستقبلية المحتملة من القدرات في مجال البحوث المتعلقة بحماية البيئة البحرية في أعماق البحار". وقدّم هذا العرض الشامل لوتشيانو جينيو، المحلل البيئي في السلطة.

32 - وانطلق الجزء الثاني من الجلسة بعرض قدمه رونان لونج، مدير معهد ساساكاوا العالمي للمحيطات التابع للجامعة البحرية العالمية، وركز على الأنشطة التي يضطلع بها هذا الكيان لتعزيز دور المرأة في البحوث العلمية البحرية. وتلا ذلك وكملّه عرضٌ قدمته السيدة بوريل - ماكينون تضمّن مزيداً من التفاصيل عن دور السلطة في تعزيز مشاركة المرأة في البحوث المتعلقة بأعماق البحار.

33 - ونوّه المشاركون بالعمل الذي تضطلع به الأمانة لزيادة مشاركة المرأة في البحوث العلمية البحرية ولتحسين التكافؤ بين الجنسين، واقترحوا تكثيف التدابير الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في الفرص المتاحة لبناء القدرات، بما في ذلك بتنفيذ أنشطة توعية محددة الأهداف.

34 - وعقب المناقشات التي جرت خلال الجلسة التفاعلية بين الأفرقة المصغّرة التي ترأسها السيد لافي، والتي ركزت تحديداً على احتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، قدم المشاركون عدة اقتراحات. وتضمنت تلك الاقتراحات قيام الأمانة بإعداد مصفوفة أو بنك بيانات لعرض المعلومات المقدّمة من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين التي تتضمن قائمة بالأولويات والاحتياجات المتصلة بالقدرات المهمة بالنسبة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وكذلك معلومات عن المؤسسات والأطر القائمة وعن جميع الآليات التي يمكن للبلدان النامية الوصول إليها حالياً، بما في ذلك مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً.

الجلسة الثامنة: إقامة شراكات استراتيجية لدعم برامج ومبادرات تنمية القدرات التي تنفذها السلطة الدولية لقاع البحار

35 - ترأست الجلسة الثامنة جينا غيبين - غريبو، الممثلة الدائمة لكوستاريكا لدى السلطة. واضطلع السيد مَسوما بدور المقرر.

36 - وقدّم سيزار تورو، ممثل اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو، عرضاً سلّط فيه الضوء على أهمية التعاضد وإتاحة فرص في إطار عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة بهدف تعزيز برامج ومبادرات تنمية القدرات التي تنفذها السلطة. وتلا ذلك عرض قدمه الأمين العام للسلطة بشأن مستقبل تنمية القدرات ونقل التكنولوجيا من أجل تلبية احتياجات الدول النامية.

37 - وتلت الجلسة مناقشة تفاعلية بين أفرقة مصغّرة ييسرتها السيدة غيبين - غريبو وقدم خلالها المشاركون التوصيات التالية:

- ينبغي أن ينظر كل عضو في السلطة في تعيين جهة تنسيق وطنية تُكفّل بنشر المعلومات المتعلقة بالفرص التي تتيحها السلطة لتنمية القدرات. وينبغي القيام بانتظام بتحديث المعلومات المتعلقة بكيفية الاتصال بجهات التنسيق الوطنية. ودعيت الأمانة إلى بلورة اختصاصات جهات التنسيق الوطنية لتحديد أدوارها ومسؤولياتها، وإلى تقديمها إلى الجمعية للنظر فيها.
- ينبغي أن ينظر كل عضو في السلطة في إيجاد جهات شريكة محتملة على الصعيد الوطني يمكن للسلطة أن تعد، بالتعاون الوثيق معها، مبادرات محددة لأغراض التدريب وتنمية القدرات.

- ينبغي النظر في كفاءة قيام السلطة، باتباع نهج برنامجي، بتنظيم حلقات دراسية في جميع المناطق لتوعية الممثلين الوطنيين والإقليميين بدور السلطة ومسؤولياتها، وبكيفية زيادة المشاركة في الأنشطة المضطلع بها في المنطقة.
- ينبغي للسلطة أن تنتظر في تعزيز شبكة نشر المعلومات المتعلقة بفرص التدريب المتاحة.
- ينبغي النظر في وضع إطار بشأن الشراكات مع السلطة وفي تقاسم هذا الإطار.
- ينبغي أن تُؤخذ في الاعتبار المبادرات والشبكات التي أطلقتها كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك مصرف التكنولوجيا، لنشر المعلومات عن برامج ومبادرات تنمية القدرات التي ستفدها السلطة.

ثالثاً - النتائج وسبل المضي قدماً

38 - بفضل المناقشات التي أجريت خلال الجلسات المعقودة أثناء حلقة العمل، جمعت أمانة السلطة العناصر الكفيلة بالشروع في بلورة استراتيجية مخصصة لتمكين السلطة، بالتعاون مع جميع الجهات المعنية، من وضع وتنفيذ البرامج والمبادرات اللازمة لتلبية احتياجات وأولويات الدول النامية الأعضاء في السلطة تحديداً، ولا سيما احتياجات وأولويات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.